الفصل الثالث

السعي إلى الربح في المزرعة
أو التنشيط في الحقول

اختار السيد Jean-Claude Depoil مسكناً له في منطقة Allier. يفصله طريق مقاطعة عن جاره.. طريق.. أو لنقل خندق، بل حتى هاوية. وكل من الجارين يربيان أبقاراً وبالتالي مدرجان إلى جانب بعضهما في إحصاءات INSEE ويتوقف التشابه هنا.

يقوم المربي الأول بتغذية مئات الأبقار الحلوب حسب الطرق التقليدية القديمة، أي في المرعى أثناء الفصل الجميل، وفي الإسطبل أثناء الشتاء، بواسطة حبوب وأعشاب.

أما المربي الثاني فيقوم بتسمين قطيعه، وهو أحد المهنيين المتخصصين بلحوم المذابح والملاحم، ويمر لديه

obeikandl.com

ثلاثة آلاف حيوان سنوياً، على شكل مجموعات من سبعمئة حيوان، لتخرج هذه الحيوانات بعد شهرين أو ثلاثة أشهر وقد اكتسبت أكثر ما يمكن من الوزن.

السيد Depoil وبعمر 46 سنة، موظف منذ أكثر من عشرين سنة في النقابات الزراعية. إنه يكافح كفاحاً مستميتاً ضد اللحم المنتفخ بفعل المبتنات (تمثيل الأغذية وتحويلها إلى أنسجة)، وضد كل ما يؤدي إلى زيادة الوزن اصطناعياً. إن شرفه كمزارع كان متقلقلاً، وكذلك صحة مواطنيه. أما جاره الستيني المتعجرف والنبيل الثري، الثرثار والمتعطش للحاجات وكأنه سمسار شره، فقد تمت إدانته لاستعماله غير القانوني لمنتجات كان جاره الأول قد أقسم على إخفاءها من الإسطبلات. لقد انطلق من العدم، وهو يتباهى بأنه صعد السلم الاجتماعي بفضل عمله الباسل والمتعب. إنه لا يحب مطلقاً الفضوليين، وكذلك أولئك الذين يودون تذكر قصص قديمة. الهورمونات؟ لم تعد موجودة منذ زمن بعيد، وكذلك اغتياب الحاقدين الذين يريدون له السوء. ولأنه مدان، فهذا نتيجة ما أدخلته الأيدي الآثمة، رغماً عنه، من منتجات ممنوعة إلى إسطبلاته. وعلى العكس، فإن Depoil يستطيع مثل أي شخص آخر موجود على الأرض، أن يحدد بلمحة عين

الحيوان الذي تم حقنه بالمنشطات: خطوات ثقيلة لجسد ضخم أكثر من اللازم، عضلات بارزة في الجزء الخلفي، تورد في الجلد، ولكن ليس هذا بالكثير. وفي هذا السبت من خريف 1999، اصطحبني فجأة في مهمة سرّية إلى مراعي جاره. كان علينا أن نقطع طريق المقاطعة وانتهاج بعض الدروب الريفية الصغيرة. «يجب الانتباه، هكذا حذّرنا دليلنا، إنه يعرف سيارتي ويستطيع استعمال بندقيته». وعلى طول السور الذي يحمي العشب، تتوفر بعض العينات التي تتوافق مع ما تم وصفه وهي ترعى بين حيوانات أخرى طبيعية. لا يوجد شيء يستحق المشاهدة، غير أنه رغم كل هذا، غالباً ما نجد ضمن قطعان هذه المنطقة ذات التربية المدهشة، وهي منطقة Le Charolais، بعض الخلاف، وهي حيوانات تمتلك تشوهات وراثية تعطيها بشكل طبيعي الشكل الذي نبحث عنه بواسطة المنشطات.

وتقترب السيارة من عنابر تقبع تحتها عادة عجول تخضع للتسمين. وهنا تكمن الصدمة! فبالقرب من الأبواب يتوفر ما يقرب من خمسين بقرة صغيرة السن وكأنها تستريح. عيونها منتفخة وخياطيمها متورمة. «يا إلهي! هتف Jean-Claude Depoil بتأثر، هنا نعرف بأنه موجود كلما شاهدنا هذا المنظر

المضحك، أي حيوانات بهذه الحالة». فبعضها تترنح وأخرى تتمايل وتتعثر. وخلال عدة ساعات تستعيد سلوكها بلا مبالاة. لم يكن الدليل المرافق لي مطمئناً. فقد كان ينتظر رؤية بعض العمال الزراعيين يخرجون من العنابر. لذا ثمة خطر من إطلاق تحذير وطرد الدخلاء المزعجين دون هوادة. إذن علينا الاستدارة والعودة من الطرف الآخر لطريق المقاطعة.

ومن مراقبتنا للطريقة التي يتصرف فيها جار Depoil، يمكننا أن نحكم بأن طرق التسمين التي يستخدمها كانت مربحة. وعلى العكس من ذلك فإن Jean-Claude Depoil يعيش بتواضع من عائدات بيع الحليب الذي ينتجه، ويتلقى دعماً قليلاً من قبل منظمات مهنية، ومصرف القروض الزراعية لأنهم يجدونه مضطرباً قليلاً. وفي هذه الأوساط لا يحبون الأشخاص العنيدين. إن مجالس إدارة صناديق المقاطعات للمصرف المشترك الكبير تدار من قبل وجهاء محليين، وليذهب إلى الجحيم أولئك التعساء الذين يحاولون الكشف عن أسرار المنشأة. فمزرعته، حيث ينبعث لهب الحطب منذ بداية فصل الشتاء البارد وحتى قدوم أيام شهر أيار/مايو الدافئة، مليئة بأجهزة الهاتف والفاكس والكمبيوترات المتصلة بشبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، وبأجهزة التسجيل،

وكلها أجهزة ضرورية لعمله كمناضل نقابي. ويقوم الزملاء المحليون في FNSEA الذين اختاروه كسكرتير عن المقاطعة بالاجتماع بسرور عنده ليتكلموا حول توزيع حصص الألبان، والمساعدات المالية، والتحضير لمظاهرة أو للقيام بنشاط عنيف ضد المحتالين وهو هدفهم المفضل، أو ببساطة لتبادل بعض الأحاديث الودّية بخصوص صنعة أو حرفة يعرفون أنها مهددة بتصرفات الصناعيين الذين يفتقرون إلى الوفاء والقانون.

وصل Depoil إلى منطقة Allier في يوم من أيام عام 1982 مطروداً من مزرعته في Saone-et-Loire نتيجة لمسار القطار السريع TGV كان يود استعادة استثمارات له في Allier أي المقاطعة المجاورة. فقد أغرته المغامرة، إذ ثمة فرصة للانطلاق من جديد وتطبيق الأفكار التي بدأت تهز أساس النقابة الزراعية القوية التي ينتمي إليها. فبالنسبة له ولغيره من المزارعين توافقت بداية الثمانين وعودة الوعي فيما يخص انحرافات الأنشطة. ففي هذه الفترة الزمنية قررت جمعيات وروابط المستهلكين الأوروبيين، وخاصة في فرنسا، عبر الاتحاد الفيدرالي للمستهلكين وعبر مجلته الشهرية Que Choisir أن ينفذوا ضربة كبرى. فقد وجد هؤلاء خلال تجاربهم على أوعية صغيرة مخصصة للأطفال تحتوي على

لحوم، آثاراً من هورمون استخدم كثيراً في التربية وكان ممنوعاً للوصفات البشرية نظراً لتأثيره المسرطن، الأمر الذي دفعهم إلى البدء بمقاطعة شديدة.

كان النجاح فورياً، فقد انخفضت مبيعات العجول بنسبة 40٪، ووصلت الخسائر لدى المربين إلى مليار فرنك. أما أبطال ما بعد الحرب، أولئك الذين ساهموا بتخفيف شبح التقنين، أي المزارعون، فقد اتهموا بالاحتيال والنصب. وقد كتبت الصحيفة الشهرية Que Choisir قائلة: «كفى من هذا اللحم الممتلئ بالماء الذي يذوب وينصهر في المدفأة تماماً كالثلج تحت تأثير أشعة الشمس! يعتقدون أنهم يشترون شريحة من لحم الإسكالوب الطري وطيب المذاق ويجدون لديهم قطعة نعل صلبة! كيف وصلنا إلى هذا الحد؟

تضخم الزراعة الإنتاجية

بدأت الأسطورة عام 1958 مع بدء تنفيذ معاهدة روما. فالحلم التعاوني قد انبثق عن سياسة الزراعة المشتركة التي تدعى PAC (السياسة الزراعية المشتركة): فلكي نضمن السلامة الغذائية داخلها، كان على أوروبا أن تضمن لمزارعيها عائدات منتظمة ومتوافقة مع مستوى معيشة ما تبقى من السكان. كانت الفكرة الثورية لما يدعى تاريخياً خطة

Mansholt، وهو اسم مفوض أوروبي من أصل هولندي يعمل لدى الزراعة، تتلخص في تثبيت مستوى لا يمكن لأسعار المزروعات أن تنخفض بأقل منه. كانت تجري في بروكسل كل عام مناقشات ماراتونية بهدف تثبيت الأسعار. وقد تم وضع آليتين قيد العمل، الأولى تتلخص في تفضيل العمل التعاوني وحماية الزراعة الأوروبية من المستوردات عن طريق فرض ضرائب كبيرة. والثانية تتصف بشكل من أشكال النظام التدخلي، فكل فائض من مسحوق الحليب والزبدة واللحوم والحبوب وكذلك السكر وزيت الزيتون وعباد الشمس والتبغ والتي يمكنها أن تخفض الأسعار، يتم شراؤها من قبل منظمات للتخزين بأسعار أوروبية مضمونة. وتوجه كل هذه السلع نحو صوامع وبرادات بانتظار أيام أفضل. كانت هذه الآلية ذات فعالية مرعبة: فخلال سنوات عدة استفاد المزارعون من أسعار أعلى بكثير من تلك التي كانت سائدة في بقية أنحاء العالم. وبنفس الوقت، ارتفع الإنتاج بشدة كما ارتفعت العائدات الزراعية بشكل سهمي وعنيف؛ وكان المستهلكون مسرورين حيث أنهم يجدون كل شيء في كل أيام السنة في مخازنهم وبأسعار مقبولة. وضمن هذا النظام من التنوع المكفول، ومن الفواتير المدفوعة بأسعار مرتفعة فإنه من الصعب على المزارعين أن يقلصوا نفقاتهم. لقد انطلق

سباق في التقدم التقني بفعل انتقاء النباتات والحيوانات والاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات. إلا أن التأثيرات الضارة لم تتأخر عن الظهور. فالعرض تجاوز عملياً الطلب. وقد دخلت الزراعة الأوروبية منذ ذلك الحين في حقبة جديدة، ألا وهي حقبة الإنتاجية.

وفي الواقع فإن ما نعتبره في يومنا هذا كهروب مجنون نحو الأمام ترافق فضلاً عن ذلك مع طريقة جديدة في تغذية الحيوانات. وبقيت فجوة مفتوحة في نظام حماية الحدود. فبفعل ضغط الأمريكيين الذي بدأه الرئيس John Kennedy، وبعد قتال مرير ترافق مع تهديدات بمقاطعة المنتجات الأوروبية الأكثر اعتبارية مثل الشمبانيا الفرنسية، فإن علف بذور الصويا لم يتم فرض ضرائب عليها. فأوروبا لا تزرعها مطلقاً تقريباً بينما الولايات المتحدة تمتلك فائضاً منها. ولاحقاً، استفادت بقايا صناعة الذرة والمنيهوت القادمة من تايلاند والبطاطا الحلوة المنتجة في الصين من نفس المزايا. وبعد تخفيض أسعارها من قبل الولايات المتحدة، وصلت كميات ضخمة من علف بذور الصويا إلى الأسواق الأوروبية وبدأت بمنافسة الحبوب الأثمن بوجود السعر المكفول أوروبياً. وفي عام 1992، استوردت أوروبا 57 مليون طن من هذه المنتجات البديلة، أي ما يعادل الإنتاج الفرنسي من

الحبوب. وضع غير معقول: فبينما كانت صوامع التخزين تفيض بزيادات من الحبوب، 28 مليون طن في عام 1992، أي ما يمكن أن يقدم 165 رغيف خبز لكل من الـ 340 مليون مستهلك أوروبي آنذاك! فإنهم يستوردون منتجات بديلة بأسعار منخفضة مع التخلص من الفائض بأسعار تقل عن تلك التي تم دفعها للمزارعين. كل هذا ليتم تحرير الصوامع من فوائض تم ملؤها فوراً بفوائض السنة التالية. ونظراً لأن الصويا يحتوي على أربعة أضعاف كمية البروتين في القمح، فإن المزارعين يضاعفون حساباتهم: إنهم يخفضون سعر موادهم الأولية وينتجون بكميات أكبر حليباً يباع بسعر أوروبي أعلى. لا يمكن لأي شيء أن يوقف الآلة عن العمل. لقد تعدّل النظام التقليدي للتربية بشكل فوري، وتعدل معه وجود الأنواع الحيوانية المختلفة. وحتى الآن كان الحليب المنتج يغطّي ليس فقط احتياجات المزرعة من الحليب والألبان والأجبان، ولكنه كان يسمح بإنتاج الزبدة نظراً لاحتوائه على القشدة.

بعد الإنسان، جاء دور الحيوان. فالخنزير كان يستفيد بشكل خاص من بقايا فرز القشدة عن الحليب. ومنذ تلك اللحظة، أدت أسعار التدخل والتوسط الأوروبية إلى انفجار هذا النظام، فما من ضرورة أن ينهك المرء نفسه في استخراج القشدة من الحليب لتغذية الخنازير بينما تدفع أوروبا ثمن هذه

العملية بسعر يعادل سعر الحليب المأخوذ من ضرع البقرة؟ ومنذ تلك اللحظة، بدأت متاجر الألبان التي تستفيد من إعانات التخزين تتكاثر وتتعدد. وبنفس الوقت تفرعت وتخصصت الاستثمارات. فمن ناحية أولئك الذين ينتجون الحليب باستمرار وكأنه تيار جاري، ومن ناحية أخرى، أولئك الذين يربون وينتجون الخنازير. ولتذهب الأبقار إلى الجحيم، إذ أنه، وبفضل بذور الصويا الأمريكية المحولة إلى أعلاف والغنية بالبروتينات وذات الثمن البخس، فإن الخنازير تسمن بسرعة كبيرة! وقد ظهرت في هذه الفترة أيضاً أوائل أنواع دقيق اللحم وكذلك الأسماك كغذاء تكميلي للخنازير. إننا نعرف حقاً ماذا حصل من استخدام هذه الأغذية بشكل مكثف وحر.

امتد التخصص إلى كامل السلسلة بما في ذلك العجول. فكيف نخزن كميات الحليب الهائلة المجموعة عن طريق أنظمة التدخل والتوسط؟ فقط بتحويلها إلى زبدة. ويتم تخزين الزبدة بهدف بيعها بسعر رخيص خارج الاتحاد الأوروبي أو حتى داخله عندما ترتفع أسعار الاستهلاك. أما البقايا فيتم تحويلها إلى مسحوق الحليب حيث يستخدم في صنع غذاء لعجول الذبح. ولكي يصبح هذا الغذاء فعالاً بشكل كبير، تضاف إليه مواد دسمة وخاصة تلك المجموعة من المسالخ.

إن مضاعفة العمليات ترفع الأسعار. ولكن نظراً لأن الإعانات تقدم على نطاق واسع، فإن التكاليف تبقى ضعيفة مما يسمح للنظام بالاندفاع بكل إمكانياته.

وهكذا نلاحظ أن سلسلة صناعية كاملة قد تشكلت حول مفهوم منطقي: إنتاج كميات أكبر وأكبر من الحليب لزيادة العائدات. وهذا في الواقع غباء اقتصادي مطلق. «لقد تم ببساطة استبدال دارة إنتاج قصيرة (العجل ينتج اللحم عن طريق الرضاعة من أمه) بدارة إنتاج طويلة ومكلفة: يباع حليب الأم لدى مخازن الألبان ويحول إلى قشدة وزبدة، وتزال مياهه (تجفيف)، ويباع إلى صناعي يصنع منه غذاء بإعادة مزجه مع مواد دسمة، ويبيعه بدوره إلى منشأة تربية صناعية، والتي اشترت.. العجل». هكذا يحلل André Pochon الوضع بإيجاز[1]. إذن الانحراف الاقتصادي على أشده.

ووراء هذا هناك انحرافات أخرى كانت تلوح في الأفق

(1) كتاب Les Champs du possible, plaidoyer pour une agriculture durable, André Pochon, Syros, 1998. (مدى المستطاع، دفاع عن زراعة مستديمة) مربّي في منطقة Cotes-d'Armor، مؤسس مركز الدراسات لزراعة مستقلة. CEDAPA، وشبكة الزراعة المستديمة Réseau Agriculture Durable.

وهي انحرافات صحّية. إذ أنه في مثل هذه الظروف تكون أنشطة التربية تحت رحمة الأوبئة بصورة دائمة. ولمواجهة هذا الأمر، تتدخل الصيدلية وتفرض استخدام المضادات الحيوية. هكذا نرى كيف تتدخل الرؤوس في أعمال التربية، ويوصون باستخدام المواد الكيميائية أيضاً. قد تكون هذه التدخلات نحو الأفضل ولكنها قد تكون نحو الأسوأ، فالعلاجات قد أدت في النهاية إلى إقلاع عملية التنشيط.

معركة الهورمونات

عضلات أكثر، دسم أقل للحصول على قوة أفضل. هذا هو وعد الهورمونات للرياضيين ولمربي الحيوانات. يشمل هذا الوعد الجميع: عدائين، متبارين في سباق الدراجات الهوائية أو أبقار. المطلوب الحصول على مردود. دائماً مردود. سرعة أكثر، مسافة أطول، فترة زمنية أطول للتحمل بالنسبة للبعض، ووزن أثقل مع كسب عدة أسابيع أو عدة أشهر بالنسبة للآخرين. المطلوب الحصول على لقب أولمبي بالنسبة لعدّائي المئة متر، وشيك مصرفي بمبلغ أكبر عند أبواب المسالخ بالنسبة للمربين. الهورمونات تشكل الشراب السحري للمربين سواء كانت هرمونات جنسية أي من النوع الذي كان يتناوله

Ben Johnson لزيادة الكتلة العضلية أو تسريع النمو، أو من مشتقات الكورتيزون لتحفيز الشهية، هو ما يؤدي إلى هلوسة لكل المتلهفين. ليس هذا الأمر جديداً، فمنذ عام 1936 كان بعض الأطباء يجربون الهورمونات الخارقة على الدواجن.

وخلال هذه الحقبة تم اختراع هورمون جنسي تركيبي ألا وهو DES diethylstilbestrol والذي بعد مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً قفز إلى القمة. كان يبدو أنه لا يمتلك سوى مزايا وحسنات. فقد كان باستطاعته، حسب ما أكد مخترعه الإنكليزي Charles Edward Dodds، أن يقدم تحذيراً من خطر الوضع الكاذب وباستطاعته تسريع نمو الحيوانات، كما أنه يمتلك ميزة كون سعره مناسب. 15 فرنك للغرام الواحد مقابل 6000 فرنك لنفس كمية الهورمونات الجنسية الطبيعية. لقد كان عملياً يؤخذ على شكل أقراص وليس كحقن. إلاّ أنه ورغم ذلك استطاع مخترعه وبسرعة كبيرة أن يتعرف على أخطار اختراعه، خاصة على الأجنة المعرضة للمادة؛ فقد أبدت تشوهات في الأعضاء التناسلية. والأسوأ من ذلك ما حذّر به عالم فرنسي وهو البروفيسور Lacassagne عن استطاعته المسرطنة. وعندما توعى Charles Edward Dodds للأخطار، عارض استخدامه، إلاّ أنه لم يتم الامتثال لمعارضته. لقد

هرب هورمون DES من بين يديه، وعولجت مئات الآلاف من النساء، كذلك كانت بناتهن معرضات لمضاعفات شديدة عند حملهن، كما أصيبت بعضهن بسرطان الرحم.

لم يتم استبعاد هذا الهرمون من الوصفات الطبية إلاّ بعد إثبات أضراره المسرطنة بنهاية الستينيات، أي بعد أكثر من ثلاثين سنة من الأضرار القانونية والشرعية! إلاّ أنه ما زال قيد الاستخدام في تربية الحيوانات لتحفيز نمو العجول خاصة. ولم يتم منعه إلاّ في عام 1981 في كل أوروبا. كان المخزون من الضخامة بمكان لدرجة أنه كان من الضروري الانتظار لعدة سنوات قبل أن تظهر الآثار المدمرة في العينات المسحوبة من قبل أقسام الخدمات البيطرية. إلاّ أن انخفاض سعر التكلفة له يؤجج من وقت لآخر طمع المحتالين والغشاشين. وهكذا ينقل النائب الأوروبي Jack Vandemeulebroucke[2] بأن هورمون DES تم اكتشافه في عينات بول مسحوبة من عجول في منطقة Bavière عام 1988، وأنه يظهر بانتظام في إسبانيا والبرتغال. وقد قدر أنه في عام 1994 تمت معالجة 2٪ من قطعان شبه الجزيرة الإيبيرية من

(2) مؤلف كتاب La Maffia des hormones,ed. Luc Pire. (مافيا الهرمونات).

هورمون DES وفي بداية عام 2000، تم اكتشاف الهرمون من جديد في مراكز التربية في بلجيكا.

كان الإعلان عن تأثيرات الهرمون المدمرة في عام 1981، هذا الهرمون الذي كان يعتبر معجزة لصحة الإنسان، قد ولّد ذعراً حقيقياً في كل أوروبا، لا سيما أن تحاليل أجريت في إيطاليا أثبتت وجوده في ثلث أوعية طعام الأطفال الصغيرة الحجم. وقد انسل هذا المنتج الممنوع في الوصفات الطبية أصلاً، في السلسلة الغذائية الأكثر حساسية ألا وهي سلسلة أغذية الأطفال والرضع. وقد دفعت المقاطعة التي أطلقتها جمعيات المستهلكين بوزراء الزراعة الأوروبيين إلى اتخاذ قرار بمنع استعمال الهورمونات الجنسية. وقد طلب الوزراء من اللجنة تنفيذ رغبتهم. وهكذا بدأت معركة المنع النهائي وقد استمرت ما يقرب من ثمانية أعوام. وخلال هذه الأعوام تمت ممارسة كافة أنواع الضغط على السلطات التعاونية، ضغط علمي يبرهن على عدم وجود أي ضرر للهرمونات، ضغط سياسي وأمريكي خاصة، مع دعم بريطاني وايرلندي حيث كان هذان البلدان يدافعان عن مصالح المؤسسات الصيدلانية لما وراء البحار وأن هذه المصالح وصلت إلى عدة مليارات من الدولارات؛ ضغط اقتصادي

أيضاً بهدف تخفيض تكاليف التربية التي تتم بفعل منشطات النمو والمكاسب التي يمكن أن يستفيد منها المستهلكون. وقد تم إصدار مرسوم أولي عام 1981 يمنع استعمال الهورمونات الجنسية مثل DES في تسمين القطعان. ولكن نتيجة الضغوط الممارسة، بقي الاستعمال لأغراض علاجية قائماً بدون أية وصفات أو سجلات، ولا أية مراقبات في المسالخ. وهذا يعني أن الباب أبقي مفتوحاً أمام كل أنواع الغش. وبالنسبة للآخرين، تم تأجيل البت في أخطار استعمال الهورمونات الطبيعية والتركيبية التي كانت تشكل ثروة المختبرات إلى وقت لاحق، أي إلى عام 1984 بالضبط. كان هذا المرسوم غير قابل للتطبيق في الواقع. لذا تم طمره أمام سرور وفرح الصيدلانية الدولية.

هذا وتضاعفت الحرب الكلامية بين جمعيات المستهلكين الأوروبيين وجماعات الضغط. فالأولى كانت تهدد بمقاطعة جديدة، أخذت تقدم حججاً اقتصادية معتبرة مخزون اللحوم الخاصة بالتدخل والمعالجة كافية بحيث لا تتطلب العودة إلى الهورمونات بهدف زيادة الإنتاج. أما الثانية، أي جماعات الضغط، والتي اتخذت جانباً هجومياً، فاقترحت السماح باستعمال الهورمونات الطبيعية وبعض الهورمونات

التركيبية والتي يعتبرونها خالية من الأخطار على الصحة، على أن يكون هذا الاستعمال تحت مراقبة بيطرية شديدة. وفي عام 1985، حسم المجلس الأوروبي هذا الأمر، فانتحى جانب المنع التام للهرمونات الخاصة بالتسمين اعتباراً من الأول من شهر كانون الثاني/ يناير 1988. وكان من الضروري الانتظار حتى الأول من حزيران/ يونيو من السنة التالية بسبب عرقلات من قبل المملكة المتحدة والدانمارك لكي يدخل القرار حيز التنفيذ.

هل رأينا سابقاً جماعات ضغط تتجرد من سلاحها؟ فالوضعية التي أوجدها المجلس الأوروبي أدت إلى احتكاك مع المصالح الأمريكية. إذ أنه في السهول الكبرى للولايات المتحدة، كل ما حاولت المجموعات الصيدلانية أن تفرضه في أوروبا وقوبل بالرفض، تم السماح به. فبدولار واحد لا أكثر، يمكننا معالجة حيوان لعدة أسابيع قبل إرساله إلى المسلخ وكسب حوالي 15٪ من الوزن الإضافي مع تخفيض الوجبة الغذائية. إنها حيلة بارعة مربحة فعلاً! وفي داخل أوروبا لم تكن الأوضاع واضحة بشكل عام، وفي فرنسا بشكل خاص حيث تم السماح باستعمال اثنين من الهورمونات الطبيعية عام 1984 بمبادرة من وزير الزراعة Michel Rocard

وبعد ذلك كان من الضروري مسايرة الحساسية الأمريكية التي كانت في أوجها نتيجة المنع التام. وكانت الصناعة الصيدلانية مثل FNSEA ترى بعين من الغضب وجود منع تام للهرمونات. لقد تأخروا إذن في تحويل المرسوم إلى قانون، مع إبقاء الشك حائماً حول تأثيرات منتجات كهذه على الصحة.

وضمن هذا المفهوم، حيث تردد المسؤولون السياسيون الأوروبيون كثيراً، وحيث قامت عدة دول أعضاء بمقاومة القرار المتخذ، وحسب ما يدعون، تحت تأثير ضغط جمعيات المستهلكين ولبس التأكيدات العلمية، انتظمت أعمال الغش والتحايل، في ألمانيا وبلجيكا وهولندا، وفي فرنسا وإيطاليا وفي كل مكان. وقد تقرر على وجه السرعة إيجاد لجنة تحقيق برلمانية أوروبية. ومنذ ذلك الحين، حصل نوع من سباق السرعة بين السلطات الصحية ومافيا الزراعة.

سيطرة المخادعين

بدأت متاعب جار Jean-Claude Depoil مع القضاء في العاشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر 1992 في الساعة 45.14 بالضبط. ففي هذه الساعة وجد الرجل الذي أمضى حياته بالإثراء نفسه موقوفاً في حالة تلبس باستخدام مواد محظورة،

مع ولديه اللذين كانا مدانين أيضاً. وكان عليه أن يشك بأن السماء ستسقط على رأسه. فقبل شهرين تم فحص أحد الأبقار التي كان يبيعها في سوق الحيوانات في منطقة Nièvre من قبل أقسام الخدمات البيطرية. كانت هذه البقرة تحمل آثار حقن مخفية عند قاعدة الذيل لا يمكن لشخص عادي اكتشافها؛ بل تشكّل إثباتاً للمحترفين؛ وفي كل الأحوال يمكن تقديم افتراض أولي بوجود تنشيط كاف لإجراء سحب لعينات من البول. هل بدأ الحظ بالتحول؟ فقد بينت التحاليل وجود نوعين من الهورمونات الممنوعة، الهورمونات الجنسية: Oestradiol و Medroxy-Progesterone. وقد أوضح المربي لاحقاً وكأنه واثق من نفسه بأن الحيوان يمكن أن يكون قد حقن دون علمه. كان تصرفه عنيداً وهو عدم الاعتراف بأي شيء. وماذا لقّن ولديه؟ فإذا استطاع هو أن يصمد أمام حالة التأهب فإن ولديه كانا أقل قوة وأقل خبرة في فن الإخفاء، لذا فقد انهارا وقدما تفاصيل عن هذه التجارة غير المشروعة. صحيح أنهما تراجعا عن أقوالهما بعد بضعة أيام ولكن عبثاً، فقد انكشفت تجارة والدهما.

ومنذ بداية العام، استلم المربي مسحوقاً بنّياً كان يصنع المعجزات، أي من النوع الذي يعطى بكميات كبيرة تعادل

خمسين كيلو غراما إضافياً إلى عجلة وقد تم توريد هذا المسحوق من قبل شخص صادفه في السوق المجاورة. وقد أظهر له محاسن هذا المنتج السحري. وكانت حججه سليمة: فإذا ما تم مزج المسحوق مع الغذاء العادي بكميات صغيرة أي بنسبة كيلوغرام واحد إلى مئة طن من الغذاء، فإن عملية التنشيط لا يمكن كشفها عملياً؛ بل بالمقابل يصبح المردود استثنائياً: 15٪ وزن إضافي خلال ستة أشهر من التسمين. وإذا علمنا أن السعر كان 3000 فرنك للكيلوغرام لوجدنا أنه أفضل هدية. كانت الطريقة تجميلية بحتة تتم على النحو التالي: يمكن أن يتم التوريد بعد مزج أولي مع منشط كبدي مزعوم في دلو سعة 35 كيلوغراما. إنها طريقة رائعة...

إنها ضربة غير متوقعة، فمنذ أن تم توقيف بائع أغذية للمواشي من أصل بلجيكي يمتلك مركزين للتربية ويقطن في Chapeau منطقة Allier منذ عدة سنوات خلت، أصبح الحصول على توريدات منتظمة من المسحوق السحري صعباً. وقد استفاد البلجيكي من صفته المزدوجة، وأخذ يتصل بالمسمنين في المعارض والأسواق في قلب ووسط فرنسا ويبيعهم هرمونا تركيبياً وهو Nandrolone الذي تم إثبات تأثيره المسرطن. وقد وجد رجال الدرك لديه حوالي خمسين زجاجة هورمون ممنوعة

بقيمة 160000 فرنك. واعترف أنه يقوم بهذه التجارة غير المشروعة منذ عام 1982 وأنه سمح بمعالجة أكثر من 100000 رأس من الماشية. وقد رزح مئتا مربي من منطقة Allier وكذلك Cantal وCher وNièvre وAin الخ ... تحت تأثير وعوده بمكاسب سريعة وخسروها. تم تخديم ثلاث عشرة مقاطعة. وكان من الضروري مرور سنتين من التحقيق في المسالخ ومراكز التربية لكي يضعوا يدهم على الجاني. وكان هناك طبيب بيطري بلجيكي تم توقيفه قبل بضعة أسابيع من توقيف البائع من Allier، وتم اعتباره قائداً لهذه التجارة غير المشروعة التي تمارس في فرنسا وهولندا. وقد سمحت اعترافات سمسار المنشطات بالحصول على أسماء عدة زبائن وخاصة الذين قدموا تركيبة هذا المنتج السحري: لقد كان يحتوي على Clenbutérol فمنذ زمن قريب، كان هذا الاسم يظهر بانتظام في تقارير المحققين الذين صنفوا هورمون DES و الهورمونات الجنسية بمثابة القدم البائد، إلاّ أنهم لم ينتهوا من سماع الاسم.

وفي مختبرات الصيدلانية المتخصصة بالمنتجات البيطرية، ومنذ المنع الكلّي للهرمونات الطبيعية والصناعية في عام 1989، كان الغيظ يزداد. فقد لاحظ الكيميائيون أن جزيئة من عائلة Bêta-agoniste التي تشكل أساس بعض منتجات

معالجة الإصابات التنفسية تحسّن النسبة بين لحوم ودسم حيوانات التربية وتكسب عدة أسابيع من زمن التسمين العادي. إنه مفهوم يغري أولئك الذين يبحثون عن تلبية أذواق المستهلكين للحوم قليلة الدسم والتي تسمح هذه المادة السحرية بزيادة وزن الحيوانات المعالجة بطريقة منطقية. ومع نوعيات كهذه تضمن مادة الـ Clenbutérol مستقبلاً باهراً.

انفجرت الفضيحة الأولى خلال صيف 1988. وقد شرح Jak Vandemeulebroucke، وهو العارف الكبير بمافيا الهورمونات، هذه القصة[3]. لقد كشف تغييراً في الحقبة التي كان خلالها المخادعون والغشاشون متقدمين علمياً دوماً على الشرطة. ففي هذا الصيف، وفي ألمانيا وضعت سلطات الخدمات البيطرية يدها لدى أحد الأشخاص الذين يقومون بتسمين الحيوانات، على أكثر من عشرة آلاف رأس من البقر معالجة جميعها بالهرمونات. وضمن هذه الكمية الضخمة، اكتشفت السلطات حيوانات تعود إلى ثري يملك مصنعاً لأغذية الحيوانات، ولمّا كان صناعياً حذراً، قارب هذا الرجل بين البحث والتجربة وقام بتجربة جرعات من مادة Clenbutérol

(3) كالسابق.

ودرس مردودها، (وكان حتى هذه اللحظة مجهولاً) على قطيعه الخاص. إنه عمل يقوم به شخص محترف حقيقي، فقد كانت الجرعات دقيقة أي من رتبة غرام واحد من المنتج النقي لطن واحد من الطعام.

سنوات الـ Clenbutérol

كان وصول منتج كهذا بالنسبة للمربين قنبلة الموسم. لقد كانوا يأملون بنتيجة افتراضية وعقلانية وبسيطة. فمزارع لديه مئة موضع يحتاج بموجب الطرق التقليدية إلى ستة أشهر لكي يسمّن الحيوان إلى وزن يتوافق مع معايير الذبح. وإذا ما اقتطعنا كامل مصاريف الغذاء والعناية البيطرية، فإنه يكسب ما يقرب من 500 فرنك للحيوان الواحد. وحسب معاييره، يمر عنده 200 حيوان كل عام مما يكسبه 100000 فرنك وعليه أن يكافئ العاملين لديه على ذلك. فإذا استخدم مادة منشطة، تصل عجوله إلى الوزن المثالي خلال شهرين عوضاً عن ستة أشهر حسب الطريقة التقليدية، وبالتالي يمكن أن يتعاقب لديه ستمئة حيوان في سنة واحدة. أكثر وزناً وأقل دسماً، وبالتالي تباع العجول بثمن أكبر. وعندها يرتفع الهامش السعري إلى 1000 وحتى إلى 1200 فرنك للحيوان الواحد. وهكذا ففي سنة واحدة يرتفع المكسب المتراكم إلى 600000 فرنك، أي

أعلى بستّ مرات من الأسعار بدون هرمونات ولا Bêta-agoniste وكل هذا من أجل استثمار بقيمة 60000 فرنك. وليس من الضروري أن نكون ملوكاً للمال لكي نعرف أهمية هذه العملية. فلماذا نحرم أنفسنا منها؟

ولكن... إن الـ Clenbutérol هو منتج خطر على الإنسان، بل فهو منتج سام. فإذا ما تخزن في كبد الحيوانات، يمكنه أن يولد تفاعلات تحسسيه لدى أولئك الذين يستهلكونه وان يولد تسارعاً حادّاً في نبضات القلب. إنه قنبلة بالنسبة للمرضى وكذلك للأطفال الذين يقومون بإثراء طعامهم بكبد العجل لقدرته الغذائية الكبيرة. وقد قامت مراكز دراسات المواد المضادة للسموم في بعض المدن الكبرى من فرنسا وإسبانيا أيضاً بالإبقاء على بقايا تأثيرات الجزيء السحري، وقد ذكرت نشرة الأوبئة الأسبوعية التابعة لوزارة الصحة الفرنسية[4] أحد الحوادث المروعة التي حصلت. ففي 24 أيلول/ سبتمبر 1990، قدم أربعة أشخاص من عائلة واحدة من Roanne إلى طبيب العائلة. وكانوا جميعهم يعانون من نفس الأعراض: قشعريرة، صداع، تسرع في نبضات القلب، وتشنج عضلي. ظهرت الأعراض بعد عدة ساعات من تناولهم

(4) BEH, No. 5, 4 Fevrier 1991..

وجبة تحتوي على كبد العجل. تمت استشارة مركز مكافحة السموم في Lyon دون نتيجة. وقد وصل جواب أولي بعد أربعة أيام عندما تم إرسال نداء ثان إلى مركز مدينة Lyon من قبل طبيب عام يقطن في منطقة Clermont-Ferrand كان تسعة من مرضاه يعانون من آلام مشابهة للآلام التي وصفها زميله. فكلهم استهلك كبد العجل. كان الإنذار من الخطورة بمكان لكي يتم إجراء تحقيق من قبل وزارة الصحة والخدمات البيطرية. وقد بيّن التحقيق أن اثنين وعشرين شخصاً ينتمون إلى ثماني عائلات مختلفة استهلكوا كبداً قادماً من مسلخ في منطقة Roanne وهنا يوجد عدد من مربي العجول والأبقار يستخدمون مادة Clenbutérol بصورة غير نظامية ويقودون حيواناتهم إلى هذا المسلخ. وعندما تم الكشف على الكبد أظهر وجود كميات من Bêta-agoniste تصل إلى نصف غرام لكل كيلوغرام واحد، أي خمسة آلاف مرة زيادة عن جرعة علاجية معقولة. وفي إسبانيا، قبل عدة أشهر، كان مئة وخمسة وعشرون شخصاً ينتمون إلى ثلاثة وأربعين عائلة مختلفة قد أصيبوا بالتسمم بعد تناولهم كبد بقر. وفي Catalogne وbaléars في منطقة Basque في Alicante تم نقل ثلاثمئة شخص إلى المشافي في بداية عام 1992 بعد تناولهم لكبد حيوانات معالجة بمادة Clenbutérol وفي كل مرّة كانت

تظهر نفس الأعراض: قشعريرة وتسرع في نبضات القلب. فقد ارتفع مثلاً نبض طفل ليصل إلى 190 نبضة بالدقيقة! وكان ذلك مبرراً لمنع هذا المنتج الذي كان سحرياً في ظاهره.

لماذا ظهرت هذه الأمور في نفس المناطق وفي نفس الفترة الزمنية، ألم يعاني كل مستهلكي اللحوم من نفس الأعراض؟ وقد بينت دراسات لاحقة كيف تتثبت مادة Clenbutérol أكثر فأكثر على الكبد وعلى العضلات. وقد عرفت جماعات الضغط الصيدلانية كيف تستفيد من هذه الخاصية. فهم لم يتوانوا عن تقديم الفكرة التي تنص على أن تشريع المنتج سيجعل الجرعات دقيقة وغير سامة. ولكن هل نستطيع أن نطرح في السوق الزراعية مسحوقاً لا يجب تناوله بأكثر من ميكروغرام واحد لكل كيلوغرام في أربع وعشرين ساعة؟ مستحيل! وقد علم البروفيسور François André من مختبر معايرة الهورمونات في Nantes[5] بحادثة تبرر المنع من وجهة نظر مختلفة. فقد تم تسليم جزء من قطعة كبد مستوردة إلى مطاعم تابعة لمركز تأهيل جماعي في المنطقة الباريسية،

(5) أصبح مختبر Nantes شهيراً منذ أن تم تنظيم مكافحة التنشيط لدى المتبارين في سباق الدراجات الهوائية. وقد تم في هذا المختبر إجراء تحاليل عينات البول والشعر المسحوبة.

أما الجزء الآخر فاتجه نحو مطابخ الفوج العسكري الأجنبي. وفي الحالة الأولى كانت قلوب هواة الذبائح على وشك الانفجار. وفي الحالة الثانية لم تظهر أية آثار مزعجة. وبموجب التحاليل كان المنتج المستورد قادماً من أبقار معالجة بمادة Clenbutérol فهل كان من الواجب أن يمتلك المرء جسد جندي حيوي لتحمل تطبيقات الزراعة المكثفة؟ أو كان من الأفضل حماية الأعضاء الأكثر هشاشة عن طريق المنع الكلّي؟ لقد فضّلت السلطات الصحية الأوروبية الفرضية الثانية عن طريق إصدار منع للـ Bêta-agoniste.

إن تحويل الجزيء المنشط في معالجة الإصابات التنفسية للجياد أو في تجنب التشنجات المبكرة لدى الأبقار التي كانت على حافة الولادة يسير بشكل جيد وسط دهشة العلماء والخبراء، وحيث أنه لا توجد أية مطبوعات تتناول التأثير المنشط لهذا الجزيء، فإنه وبشكل رسمي على الأقل، تمت مصادرة نشرات مخالفة في مراكز تربية تثبت أن كيميائيي «الظل» كانوا يجربون كيفية إدارة الهرمون القاتل. وبعد إجراء تجاربهم الأولى والحوادث التي حصلت لدى هواة كبد العجل، هذّب الغشاشون الجرعات وفترات المعالجة. وهكذا انتظمت التجارة غير المشروعة ومنطقها العلمي، وندرت

بالتالي حوادث التسمم المروعة. هل كان Bêta-agoniste أقل خطورة إلى هذه الدرجة؟ لقد كان يمتص بجرعات صغيرة، وهذا كل شيء. كم هو عدد أزمات تسرع نبضات القلب الحادثة، وخاصة لدى المسنين، والتي بقيت بدون تفسير أو عزيت إلى القلق؟ يبقى هذا الأمر غامضاً.

المزيج الجهنمي، التقليد الروتيني للغشّاشين والمحتالين

على الرغم من وجود القانون، واللامبالاة تجاه صحة المستهلكين وأذواقهم، فإن تعاطي المنشطات قد انتشر في مراكز التربية الصناعية ضمن روتين احتيالي مذهل. فبغياب الترتيب والتنظيم، وأثناء فترة السبعينيات كانت العادة السيئة المنتشرة لدى مربي الماشية (التسمين) تدفعهم إلى تلقيح مواشيهم بالهرمونات الجنسية، ضاربين بأخطارها المسرطنة والمؤكدة منذ زمن بعيد عرض الحائط. وتمر السنين مليئة بالتحذيرات العلمية وبمراسيم المنع، ومقاطعة جمعيات المستهلكين. وماذا يهم؟ لقد وصلت الأمور إلى درجة أن الغش والتزييف والتمويه وإيجاد المتواطئين الضروريين، أصبحت بالنسبة لعدد كبير من مراكز التربية، طريقة اعتيادية في العمل. وبالنسبة للمخادعين والغشاشين، ومن عقد لآخر،

تغيرت فقط المنتجات ببساطة، وهذا كل شيء. لقد أصبحت أكثر تعقيداً وأصبح التعامل معها أكثر دقّة ولكن بالمقابل أصبح اكتشافها من قبل أقسام خدمات المراقبة أكثر صعوبة.

هذا التقليد عرفه مسؤول عن التربية، يستأجر مركزين لتربية المواشي، كان قد حكم عليه بالسجن عام 1996 لمدة سنتين مع إيقاف التنفيذ، وبغرامة قدرها 80000 فرنك، منذ سبعة أعوام. أي وبدقة أكبر من عام 1976 وحتى عام 1993. ولندعوه Jean بدون أية تفاصيل أخرى. وعلى الرغم من أنه شهد أمام القضاء وحصل على حمايته، فهو يعيش اليوم بخشية الانتقام والثأر. ووجهه مفعم بالقلق، وأحلامه تحولت إلى كوابيس وهواجس.

لقد كان رجال الدرك وأقسام الخدمات البيطرية يشكّون بأنه لدى رئيسه كانت تحدث أشياء طريفة وغريبة؛ ورغم ذلك لم يتم كشفه. وأتى اليوم الذي تم خلاله إجراء مراقبة إيجابية لهياكل حيوانات مذبوحة. وقامت الشرطة القضائية بالتحقيق واعترف Jean أخيراً، وهو المشهور بأعمال التنشيط، كيف نفذ عمله ولم تأت شهادته ببساطة. فالسيد Jean كان يكسب من الأموال أفضل من زملائه في الجوار، وكان يرأس خمسة

عمّال ويسود على قطيع من ألف رأس تتجدد ثلاث مرّات في السنة. تلك طريقة مثل غيرها لشراء سكوته. ثم أنه كان رجلاً بسيطاً ونشيطاً في عمله، ولكنه كان تحت هيمنة الشخص الذي يدعونه «السيد». إنه أحد أشباه الأمراء يقيم في قصر في المنطقة ويحصل على دعم سياسي متكرر؛ وهو شخص ثري وقوي يمتلك مئات الهكتارات من الأراضي وكان لوحده يتحكم بما يقرب من 10٪ من الأسواق الإقليمية. وكل يوم كان يزور رئيس عمّاله بشكل منتظم ولا يخرج من سيارته ولا يوقف محركها، وكان يطرح دوماً نفس السؤال.

- هل كل شيء على ما يرام؟

- نعم سيدي، لا شيء يستحق الذكر، هكذا كان يجيب Jean وهو يبلع حقداً دفيناً بأنه يعامل كخادم ولا يقدمون له أية صدقة ولا حتى ذرّة من الحديث.

بدأ السيد Jean يشعر بعد ذلك بألم في ظهره، فقد أصبحت أكياس الغذاء أكثر ثقلاً في الحمل. أخذ Jean يضغط على أسنانه، فكان يعرف أن رئيسه يراقبه كما يفعل مع حيوان مريض لكي يتخلص منه في اللحظة المناسبة. واعتقد أن هذه اللحظة قد حانت عندما حصلت حادثة دراماتيكية في المزرعة.

ففي مراكز التربية الصناعية، كانت البوالة ـ أي البقايا السائلة للبول ـ تخزّن في أحواض خرسانية قبل أن تستعمل كسماد في الحقول، فعندما تفرغ الأحواض يجب تنظيفها ثم إزالة الغاز منها. وهو عمل مرهق جداً يتطلب أن يهبط رجل إلى داخل الحوض في جوّ فاسد وملوث بغاز الميتان. لذا من الضروري أن يتزود الشخص الذي سيقوم بهذا العمل بلباس غوص موصول بالهواء الطلق بواسطة أنبوب، ومن الضروري أن يتجنب هذا الشخص الدخول في هذه المغامرة بدون أن يضمن وجود شخص آخر في الخارج لضمان السلامة والأمان. ولماذا هبط العامل في هذا اليوم بالذات وحيداً؟ وكان السيد Jean، رئيسه يجهل حتى هذه اللحظة سبب ذلك؟ فعندما قام رئيس العمّال في نهاية النهار بدورة التفتيش اليومية، سمع حشرجة قادمة من قاع الحوض، وفهم سريعاً ما حدث. لقد انزلق العامل أثناء سيره مما أدّى إلى فصل الأنبوب الذي يصله بالهواء الطلق ففقد وعيه وسرعان ما أصبح في طور الاختناق. وعلى الرغم من آلامه الظهرية، نجح رئيس الفريق بإخراجه من الفخ. إلاّ أن الوقت كان متأخراً لإنقاذه من الموت. وقد تم حفظ القضية على أساس حادث عمل عرضي. وسرت إشاعات تحدثت عن انتقام وثأر

بين السيد Jean والعامل وانتهت بمشاجرة في قاع الحوض. وقد استطاعت النميمة أن تؤثر بشكل إذلال للخادم المتحمس الذي وضع نصب أعينه منذ ذلك الوقت الثأر. وفي الواقع دفعت ضغوط الوكيل العامل إلى التنفيذ.

وخلال سبعة عشر عاماً أخذ يحقن حيواناته الألف. كان يتبجح بذلك وهو فخور. فقد كان يهتم بها سبعة أيام في الأسبوع: في كل يوم ثلاثاء وجمعة؛ وبوتيرة يعرفها هو فقط. كانت هذه الأعمال تدون بدقة متناهية في دفتره حيث كان يعتبره ضماناً ضد المراقبة عند الذبح، وعندما كان يتم وقف الأعمال في وقت مبكر ومناسب، فإنها لا تترك أية آثار قابلة للاكتشاف. وخلال كل هذه السنوات كانت الدفاتر بالنسبة له كجدول للمراقبة السريرية لتأثيرات المنتج. وهكذا، وكرجل مختبر متخصص، كان يضبط الجرعات حسب التأثير المطلوب. وأتى اليوم الذي بدأ فيه استخدام مادة Clenbutérol في بداية التسعينيات. أصبحت الجرعات أكثر علمية، وأخذت الدفاتر تغتني أكثر فأكثر بأعمدة إضافية. وقد واجهها السيد Jean حيث احتفظ طويلاً لديه بالآثار المكتوبة عن التنشيط على ورق مدرسي، وبعيداً عن منطقة عمله، وبمأمن عن أية مفاجآت غير متوقعة من قبل رجال الدرك. وفي يوم من

الأيام، قام بحرق كل شيء ليخلي المكان ببساطة، وعلى الرغم من تحسّر الوكيل. كيف استطاع مسمن في هذه الأهمية أن يمارس الغش والاحتيال طوال هذا الزمن على الرغم من الشك المحيط به؟ وقد تذكر Jean عملية ضبط مراقبة بينت له مدى أهمية وقوة رئيسه. فكلماته كانت بدقة رجل مختبر خبير، وكلماته كانت محكمة بدقة وكيل أو نائب عام:

«لكي ندمج مادة Clenbutérol في الغذاء، نضيف مستحضراً من مسحوق الدقيق بنسبة كيلوغرام واحد لكل طن. إنها عملية حساسة جداً تتم آلياً؛ وتتطلب مزجاً طويلاً ومنتظماً. أما أنا فإنني أفضّل أن لا أقوم بتحضير إلاّ الكميات الضرورية للتوزيع اليومي خشية حصول حملة مراقبة فجائية. كان هذا يوم اثنين. ففي هذا اليوم قمت بمرافقة عامل بتشغيل آلة المزج. كنا قد وصلنا إلى منتصف العملية عندما وصلت إحدى الشاحنات التابعة للمنشأة، من النوع الذي يخدم في نقل الحيوانات نحو المسلخ، بسرعة كبيرة إلى الساحة حيث كان المنبه منطلقا. إنها إشارة متفق عليها منذ القدم وكانت تدل على أن رجال الدرك قادمون ومعهم مراقبون بيطريون. سيصبح الوضع ساخناً! وأنا في خضم عملية التحضير. والأسوأ من ذلك أن جزءاً من معلف الحيوانات كان مازال

يحتوي على بقايا من المواد التي وضعتها الليلة المنقضية بما فيها مادة Clenbutérol عندها أوقفت الآلة. ولحسن الحظ كان مازال باقيا في الصومعة كمية من الدقيق النظيف كافية لتغطية المعالف المشبوهة. لقد اعتقدت أنه بهذه الطريقة، ونظراً لأن سحب العينات يتم من السطح، فإن مادة الـ Clenbutérol لن يتم اكتشافها. هذا ما نكسبه على الدوام، لأنني أعرف تماماً الأبقار التي قمت بتلقيحها يوم الجمعة الماضي. وقد سارت الأمور على ما يرام إذ أن تحليل المسحوق لم يعط شيئاً.

أما بالنسبة لما تبقى فقمت باستعراض أخير، فالبحث عن المبتنات يتم عبر تحاليل للبول... شريطة أن تستطيع جمعه. وأثناء مروري في الممرات، افتعلت ضجيجاً كافياً لإخافة الحيوانات ودفعها إلى التبول. لقد استكملت جزءاً كبيرا من المهمة حتى اللحظة التي دخلت فيها مديرة الخدمات البيطرية لمنطقة Allier شخصياً إلى الأبنية، محاطة بفنيين ورجال من الدرك. وقد نجحوا في سحب اثنتين وعشرين عينة من البول. وبعد ذهابهم قمت فوراً بمراجعة دفاتري، ومن مجموع العينات المسحوبة كنت أعرف أن سبعة عشر منها إيجابية، فأخبرت رئيسي، وللعجب وجدته هادئاً بشكل غريب وقال لي:

- سوف أطلب خبرة مضادة.

- لماذا تقوم بذلك؟

- سوف ترى، فعندما يعودون سيكون كل شيء على ما يرام.

- كيف سيكون كل شيء على ما يرام؟ إنني أعرف تماماً الحيوانات التي قمت بمعالجتها، إنها سبعة عشر من أصل اثنين وعشرين.

- اصمت. وسوف ترى أن كل شيء سيسير على ما يرام.

لقد اختفى ثمانية أيام ولم يختف قبلاً مدّة أطول من هذه. لم يستطع منع نفسه من القدوم كل صباح ليرى ما يحدث. وبعد ما يقرب من عشرة أيام عاد.

- ماذا نفعل الآن؟

- كل شيء على ما يرام.

- ماذا؟

- أقول لك كل شيء على ما يرام.

- ما هو الذي على ما يرام، إنني أعرف جيداً أن الحيوانات إيجابية!

- قلت لك أن كل شيء على ما يرام.

وفي الواقع لم يحصل أي شيء، فقد اختفى ليحل هذه المشكلة، وكان يعلم كيف يتصرف. فعندما نطلب خبرة مضادة، تخرج التحاليل من المديرية لتذهب إلى مختبر آخر في Rennes أو في Massy. ولكنه نجح بتغيير طبيعة النتائج بطريقة لا أعرفها، ولم يشك أحد بذلك. لقد قام بعمله الناجح على أفضل وجه.

التنشيط، تجارة رائجة ودقيقة

الغش ليس عملاً يقوم به الهواة. ففي عام 1993 وصف Jaak Vandemeule broucke على العكس منظمة رأسها يقع في بلجيكا، محجوبة ومفصولة ومتسلسلة بشدّة في الدرجات وكأنها مافيا مع فروع التزويد والتوزيع والأقسام التابعة لها وعائلاتها، ومع أطبائها البيطريين وصيادلتها. إنها منظمة تحتوي على أنانيين وحذرين تجاه الرأي العام والشارع بهدف تغطية أعمالها، وعلى مسممين[6] من ناحية مراكز التدريب بهدف الإثراء غير المشروع. ولهذه المنظمة مستودعاتها

(6) كالسابق.

ومخازنها، ولديها مخابئ في فيلات جديرة بأفضل الأفلام البوليسية، مخفية وراء أبواب سرّية. لديها عمّال نقل مزودين بسيارات قوية وأحياناً بسيارات مصفحة مزودة دوماً بقعر مزدوج. رجال هذه المنظمة أعصابهم قوية، ولديها مخبرين متوضعين في أماكن حسّاسة من أقسام خدمات التحقيق. وهكذا استطاعت مافيا الهورمونات متابعة عمل المفتش البيطري البلجيكي Karel Van Noppen، عضو فريق يعمل بنزاهة ومكلف بقمع تجارة الهورمونات غير القانونية، خطوة خطوة. وفي 20 شباط/فبراير 1995 تم قتل البيطري بطلقتين على بعد خطوتين من منزله بالقرب من Anvers ومرّت خمسة أعوام لاكتشاف الشركاء في هذه الجريمة.

وفي عام 1993 كانت السوق الفرنسية إحدى الأسواق الهامة المستهدفة من قبل هذه المنظمة. وما اختلف الأمر، يكفي أن نرى ما سمح لنا Jean-Claude Depoil أن نراه في مراعي جاره. وهذا هو السبب الذي ظهرت فيه VRP بلجيكية من نوع خاص في كافة القضايا المطروحة أمام المحاكم تقريباً.

هناك قضية أخرى تم طرحها أمام محكمة الاستئناف في

Agen في آذار/ مارس 1999 بعد صدور حكم أولي في أيار/ مايو 1998. حيث أظهرت المبالغ المخصصة للتجارة غير المشروعة. وفي خريف 1993، كشف مفتشو مكافحة الغش والخدمات البيطرية في Gers سلسلة هامة منتظمة حول رجل صناعي يقطن منطقة Colayrac كانت هذه السلسلة (الجمعية) لا تورد فقط عجولاً بعمر أسبوع واحد إلى المربّين، ولكن أيضاً الأغذية والعناية والاستشارات الضرورية لتربيتها. وعند نهاية فترة زمنية محددة من قبل الصناعي بأربعة أشهر وأربعة أشهر ونصف، تذهب الحيوانات إلى المسلخ في Fleurance، يقودها نفس الرجل. وإذا شوهد من الخارج، فإن هذا اللحم يبدو جيداً من حيث المظهر. وقد تم وضع بطاقة عليه بالعبارة التالية: «لحم عجل من Fleurance». وللحصول على هذه البطاقة يتوجب على المزارعين أن يقدموا ملفاً أمام لجنة يبدو فيها الأعضاء وكأنهم ينتمون إلى نفس المجموعة. وهناك طبيب بيطري كان زبونه... الصناعي نفسه، وتم استدعاؤه. ويا لها من بطاقة مضحكة تبدو وكأنها مستقلة!

بينت العينات المسحوبة من قبل المفتشين الصحيين أنها إيجابية: فالعجول تمت معالجتها بالـ Bêta-agoniste وقد اعترف رؤساء المجموعة بأنهم استسلموا لشياطين المبتنات لمواجهة

الصعوبات المالية. وهكذا فإن الحيوانات المنشطة وصلن بسرعة أكبر إلى وزنها النموذجي مع استهلاك أقل للغذاء. والنتيجة هامش إضافي قدره 500 فرنك لكل عجل. وهذا كاف لإخراج الحسابات من الاحتقان. لقد تم اقتراح هذه الوصفة الجهنمية من قبل شركة هولندية. فتحت غطاء توريد غذاء مركب، يتم إرسال المبتنات إلى فرنسا عبر شركة مستوطنة في Meuse وفي الواقع كانت عبارة عن شركة للتستر تمتلك حساباً مصرفياً مغذّى بشكل واسع ولكن بدون نشاط حقيقي. ومنذ 1991 وحتى 1993 صرفت ما يمكنه أن يعالج 260000 عجل. وحيث أنها تلعب دور متعهد ينال عمولة تقدر بـ 30٪، فإن مديرها قد نال خلال هذه السنوات ما يقرب من 6 مليون فرنك!

في واقع الأمر إن هذه العملية بسيطة لدرجة كبيرة. فكان الصناعي المقيم في Gers يطلب غذاء مركب من هولندا، ويصدر فاتورة من Gers، وبالتالي فإن تسوية حساباته تؤدي إلى البدء في توريد المبتنات من قبل الشركة في Meuse إن طنّاً واحداً من الغذاء المركب بفاتورة قيمتها 360000 فرنك يؤدي إلى توريد لتر ونصف من مادة Clenbutérol، وهي كمية كافية لمعالجة ثمانية إلى عشرة آلاف عجل. وقد قام المحققون

بتحليل الغذاء المركب وكان يحتوي على مادة أولية لا يمكن لسعرها أن يتجاوز 4 فرنكات. وبعد إدانته في دعوى أولى، عاد الصناعي واستراح في الاستئناف، إذ أن مدير الشركة في Meuse، وهو ضالع في تكرار الإدانة، قد تلقى حكماً بأربع سنوات سجن فعلي. فخلال استجوابه، قدم بعض التفاصيل عن تجارته. وخلال الأشهر التي تلت اعترافاته الأولى احترق منزله. ثم أرسل تهديد بالقتل إلى أخيه. ومنذ ذلك الوقت التزم المدير الصمت. وخلال الجلسة زعم أيضاً أنه لم يخدم مطلقاً كوسيط.

الانتكاسة

على الرغم من تجاوزه فترة الذروة في التسعينيات وحملات الشرطة المنظمة ضده، فإن استعمال مادة Clenbutérol بدأ على ما يبدو بالتراجع، فقد انخفض عدد القضايا في المحاكم ولم تتجاوز إحصاءات أقسام الخدمات البيطرية أكثر من 3٪ من التحاليل الإيجابية. ورغم ذلك كان رجال الحقل أمثال Jean-Claude Depoil ونقابيو FDSEA مقتنعين بأن الغش مستمر بنفس الوتيرة السابقة. فالجرعات أصبحت أكثر دقة وفترات المعالجة تدار بشكل أفضل بحيث لا تترك

أية آثار قابلة للكشف خلال الذبح وكان Depoil وزملاؤه مقتنعين بأن جارهم مستمر في تنشيط حيواناته على الرغم من احتمال إقامة دعوى بعد توقيفه عام 1992. وكان مسلك ومظهر قطعانه لا يترك أي مجال للشك. فالإنكار كان سيسرع في إفلاس منشآته إذ أن هوامش أي مسمّن لا يقوم بالغش. ثم أنه، ومنذ ربيع عام 1996، أدى الإعلان عن فضيحة البقرة المجنونة إلى سقوط تربية الأبقار إلى الحضيض، الأمر الذي أدى بالمستهلكين إلى الاستياء وبالأسعار إلى الانهيار. لقد كان إغراء الغش والخداع يتنامى باستمرار.

زاد ذهاب وإياب شخص يدعى José بسيارته المرسيدس القوية من شكوكهم. فهذا الرجل من التابعية البلجيكية كان يرتاد مرة في الشهر فندقاً في الجوار. كان يدّعي أنه تاجر حيوانات، إلاّ أن لباقته وأناقته، وأظافره المطلية وعطره المرهف، وهي أشياء غير اعتيادية بالنسبة لرجل يتعامل مع البقر، كانت لا تخدع أحداً. ثم كانت لديه حقيبة كشفت في إحدى الأيام عن رزم من الأوراق المالية الكبيرة... وكان المطلعون على الأمور يشكّون بأنه يقوم بتوريدات غير مشروعة. ورغم ذلك، لم تشر أعمال المراقبة التي أجريت

على حيوانات الجار في المسالخ، وكذلك في الإسطبلات إلى أي شيء. هناك إذن شيء لا يجري كما يجب!

وفي مساء 30 تموز/يوليو 1996، وعلى طريق المقاطعة رقم 994، أخذ الحظ يدور. فقد استطاع مناضلو منطقة Allier المكلفين مع نقابيين زراعيين للمقاطعات المجاورة على حواجز الطرق بالتفتيش عن حمولات اللحوم المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبي، أن يعترضوا شاحنة مسجلة في إسبانيا. ولدهشتهم الكبيرة، اكتشفوا في الداخل حيوانات حيّة وعليها علامات تدل على ... العائلة المجاورة، وهي في طريقها إلى مسلخ Guéret إلاّ أن دهشتهم لم تنته هنا. فقد كانت الحيوانات ثقيلة الوزن لدرجة أنها كانت بالكاد تستطيع الوقوف، حتى أن بعضها كان مضطجعاً على أرض الشاحنة. ليش هناك أدنى شك، فقد تم حقن الحيوانات بالمنشطات ضمن شروط تدعنا نعتقد بأن مالكها كان متأكداً بأنه لن يخضع لأية مراقبة.

قام Jean-Claude Depoil وزملاؤه بالاتصال فوراً بإدارة الخدمات البيطرية المحلّية ... التي رفضت القدوم. تشبث الرجال برأيهم. وبغضب وسخط كبيرين، استدعوا أقسام

الخدمات البيطرية في المقاطعة المجاورة، أي المقاطعة التي كان من المنتظر ذبح الحيوانات فيها، وقد قاموا بجمع عينات من الحيوانات فور وصولهم. وفي اليوم التالي، أظهر البول المجموع أن اثنين من الحيوانات تمت معالجتهما بمادة Clenbutérol وعندها تم تحويل الملف إلى الوكيل.

هذا وقد رجحت المحكمة حصول تسرب فجائي من أقسام الخدمات البيطرية في منطقة Moulins، تم فيه تحذير المربي من العاصفة القادمة. ففي 9 آب/ أغسطس وفي الصباح الباكر بدأ دمه يفور فقام بعملية أولية للإنقاذ عن طريق تحويل 93 رأس بقر نحو سوق Feurs في منطقة Loire حيث تم بيعها بسعر للكيلو أدنى بخمسة فرنكات من السعر الاعتيادي. وبمعنى آخر، كان يحاول التخلص من الإثباتات المربكة بأي ثمن كان، وفي مكان بعيد، هناك حيث لم تصل بعد أخبار مشاكله. بعد ذلك قام بابتكار عملية أخرى. فقد قام بتحميل تسعة عشر رأساً من البقر بأسرع ما يمكن على شاحنات آملاً أن يتجاوز بها نقاط التفتيش. ورغم ذلك، تم سحب عينات أثبتت استخدام مادة Clenbutérol على أربعة عشر رأس من البقر، تسعة منها تعود إلى الأب، وخمسة إلى أبنائه. وبعد مرور خمسة عشر يوماً تم فتح التحقيق. دافع المربّي عن

براءته مدّعياً بوجود مؤامرة حيكت ضده من قبل عدوه Jean-Claude Depoil الذي كان يغيظه نجاحه الاجتماعي... وقد تم توقيفه. وبعد ليلته الأولى في السجن، دفع كفالة قدرها 500000 فرنك لإخلاء سبيله. وكان من الضروري انتظار الأيام الأولى من شهر أيلول/ سبتمبر حتى يتم تنظيم حملة تفتيش، ولكن بدون نتيجة. أمر غريب. فبعد شهر ونصف من الفضيحة الفظيعة، اختفت كل الآثار بدون أي شك.

استمر الغش والخداع إذن على الرغم من التهمة والتزلف في القضية والدعوى. لقد كان Jean-Claude Depoil على حق. على حق إلى درجة أنه بعد مرور وقت قصير من اتهام جاره، بدأت التهديدات بالوصول. بدأت بإزعاجات عبر الهاتف بدون صوت لمتكلم في الطرف الآخر، ثم تهديد واضح بالقتل. وفي يوم من الأيام وقع ولده Dominique الذي كان بعمر أربعة عشر عاماً في كمين. فكان يقود جرّاره الزراعي العائلي على درب صغيرة، وفجأة تجاوزته سيارة من طراز BMW وحشرته إلى جانب الطريق مجبرة إياه على التوقف. خرج السائق من السيارة وتوجه نحوه قائلاً:

- اذهب وقل لوالدك ان يوقف بلاهته وإلاّ لن يحصل خير!

قدّم Jean-Claude Depoil شكوى. ولم نحصل على أية معلومات بعد ذلك. إلاّ أنه كان هناك تفصيل صغير ألا وهو أن الوالد قام بمطاردة الشاحنة المستأجرة من قبل جاره، وتمت ملاحقته والحكم عليه بشهر سجن مع وقف التنفيذ.

يمكننا أن نندهش شرعاً من سهولة عودة الغشّاشين إلى عملهم غير الشرعي. إذ وكأنهم بعد أن ذاقوا طعم الأموال سهلة المنال لم يستطيعوا تجاوزها. وقد اتجه القضاة إلى تشديد الأحكام في الأيام الأخيرة، كما استبدلوا الأحكام مع وقف التنفيذ بالسجن الفعلي، ورفع قيمة الغرامات. هل كان هذا كافياً؟ ماذا تعني غرامة 200000 فرنك إذا كانت الأرباح الصافية قد تضاعفت ست مرات خلال عدة سنوات؟ ألا يجدر بنا أن نفكر بتعميم نظام تم استخدامه في بلجيكا، وهو البلد الذي كان في مقدمة بلدان الاتجار بالهرمونات وفي مقدمة بلدان المكافحة أيضاً؟ فعندما يدان المربّي بعد إجراء المراقبة والتحاليل، بأنه استخدم مواد ممنوعة، وبمعزل عن الملاحقات، فإنه يتم ختم حيواناته بعلامة مميزة لفترة ما بين ستة أشهر وسنتين.

خطوة جزئية إلى الأمام، ولكن التنشيط مستمر

خمسة بالمئة، إنه الرقم الخاص بالأبحاث الإيجابية التي جرت على بقايا منشطات النمو والذي تم الإعلان عنه من قبل وزارة الزراعة الفرنسية. ثم إن رقم الخمسة بالمئة هذا لا يتعلق أيضاً إلاّ بالمراقبات الموجهة نحو مراكز التربية المشكوك بأنها تقوم بأعمال الغش. فإذا ما عممنا هذا الرقم على مجمل أعمال المراقبة والتفتيش، أي أكثر من خمسة عشر ألفاً كل سنة في فرنسا، فإنه يهبط إلى 0,08٪.

كانت التقديرات الرسمية تغيظ كثيراً نقابيينا في منطقة Allier فقد كانت تعني أسواق الماشية، وكانت لديهم خبرة في استعمال أعينهم. فهم يستطيعون تحديد الحيوان المعالج من الحيوان الصحيح بمجرد النظر إليه. ونادراً ما خالفهم حدسهم. فبالنسبة لهم يتركز الشك بـ 30٪ من القطيع الفرنسي، أي حيوان من كل اثنين في البنيات الصناعية. لماذا هذا الفارق؟

يكمن مفتاح اللغز في بلجيكا. ففي هذا البلد الذي يعتبر من قبل السلطات البلجيكية نفسها بأنه المنطلق الأوروبي الرئيسي للتجارة غير الشرعية للمبتنات، وبالتالي تم إنشاء خلية تحقيق متخصصة في البحث عن الهورمونات بمبادرة من

المشرّع بعد وقت قصير من مقتل الطبيب البيطري Karel Van Noppen عام 1995. وقد وضعت هذه الخلية تحت إدارة قاض في محكمة ونقيب من الدرك مكلف بتجميع وسائل التنفيذ. كان عملهم نموذجاً يحتذى بالنسبة لكل أوروبا. وهولندا وألمانيا بصدد تقليدهم. أما فرنسا فقد تساءلت عن الوضع واكتفت بفريق تحقيق بيطري من عشرين موظفاً، أي عشرين من أجل 21 مليون رأس بقر و360 مسلخاً!

«مرّة أخرى تقدّم المتاجرون غير الشرعيين علينا، كما هو حاصل في دوائر المخدرات التركيبية المخصصة للاستهلاك البشري». هكذا قال النقيب Libois من الدرك البلجيكي. وقد وجدت المختبرات الرسمية للبحوث نفسها في الوضعية ذاتها التي كانت فيها منذ عشر سنوات عندما فرضت مادة Clenbutérol نفسها بقوة لدى المسّنين. لم يفكر أحد أن تلعب مواد Bêta-agonistes دور منشطات للنمو رغم ذلك! ومنذ ذلك الوقت بقي موردوها نفسهم على الأغلب ودخلت الحيوانات، مثلها مثل الرياضيين، في حقبة المواد الممزوجة (الكوكتيل) التي من الممكن أن نجد فيها حوالي خمسة عشر منتجاً مختلفاً. وفي قائمة هذه المواد توجد منتجات مبتنة مرتبطة بمضادات حيوية تعمل كمحفّزات، والجميع محمي

بمنتجات تخفي المواد الرئيسية الفعّالة. إنها قمة التكنولوجيا البيو ـ كيميائية! والأكثر من ذلك، كان المحققون متأكدين من استخدام مواد جديدة، ونظراً لأنها كانت غير معروفة من قبل المختبرات المكلفة بإجراء الأبحاث، فإنها لا يمكن كشفها في ساعتها.

ومثلها مثل أقسام الخدمات الفرنسية، اكتشفت الخلية البلجيكية انخفاضاً مهماً في أرقام الإصابات الإيجابية. ففي يومنا هذا، أقل من 1٪ من الاستثمارات المراقبة إيجابياً فيما يتعلق بالبحث عن الهورمونات الجنسية أو مواد Béta-agonistes بينما كانت منذ عشر سنوات تقارب 40٪ وأكثر بقليل من 3٪ عام 1996 و1997. ولكن على العكس من الإدارة العامة للتغذية الفرنسية[7] التي باركت هذا الانخفاض في الأرقام والتي توقعت انتهاء أعمال الغش والاحتيال، فإن الخدمات البلجيكية أطلقت فرضية استتار وتكيّف أعمال الغش وكذلك استباق الاحتيال للمكافحة. ونتيجة لذلك، تغيرت طرق الفحص سريعاً. لقد كانوا يبحثون عن الغبار في شاحنات

(7) المديرية العامة للتغذية DGAL: مكلفة بالمراقبة البيطرية، تابعة لوزارة الزراعة.

الحيوانات كما تفعل الشرطة العلمية، ويقومون بتحليل الوبر والقرون تماماً كما يفعل الأطباء المكلفين بمراقبة تنشيط الرياضيين بتحليل شعر الأشخاص الذين يمارسون الرياضة. وكذلك فإنهم يمتلكون نفس وسائل الشرطة القضائية بالاستناد إلى المعلومات واقتفاء الأثر والتفتيش...إلخ وكانت النتيجة أن انتهت أعمال المراقبة الهادفة (5٪ من مجمل أعمال التربية والمسالخ) إلى ما يقرب من 40٪ من النتائج الإيجابية!

وهكذا توضحت الصورة حول كيف استطاع المحققون أن يحددوا الطرق الحديثة التي يستعملها الغشّاشون. ولكن هناك شيء مؤكد؛ فقد انتهى الزمن الذي كانت تظهر فيه وذمات واضحة على الهياكل في المسالخ والتي كانت تشكل علامات لمعالجات بالحقن أجريت لا من قبل أطباء بيطريين ولكن من قبل المربين أنفسهم. «أصبح الحقن صحّياً أكثر مما كان عليه سابقاً، هكذا أوضح النقيب Libois فقد أضحت الإبر أرفع والجرعات أضعف مما يجنّب حصول تفاعلات التهابية، ويتم الحقن بعمق أكبر في الأجزاء العضلية ذات الحجم الأكبر وبواسطة إبر طويلة جداً. ولكي يتم اكتشاف هذه الحقن، يجب إزالة عظام الهيكل». إنه سلاح شبه مطلق ضد المراقبة المشكوك بأمرها والعشوائية.

وبغية تعزيز تقدمها العلمي، لم تتوان المافيا عن تأهيل أعضائها في أفضل الجامعات. وهكذا مثلاً فإنه بموجب المبدأ القائل «لا نحصل على أفضل الخدمات إلاّ إذا قمنا بعملنا بأنفسنا» نذكر أن ابن رئيس إحدى العصابات التي تتحكم بالسوق هو دكتور في الكيمياء الحيوية وابنته صيدلانية، ونظراً لمقدرتهما على معرفة كل شيء، أصبح التجّار غير الشرعيين أسياداً في فن مزج المواد، وكل مادة كانت تستخدم بجرعات ضعيفة لكي تبقى تحت حدود الكشف بواسطة التحاليل. كذلك تطورت طرق إعطاء الجرعات. وفي آخر تقرير منشور[8] أفاد المحققون «نحن نواجه حالياً منتجات ليس لها تأثير منشط إذا ما أخذت لوحدها، فهذه المنتجات التي لا تحتوي مكوناتها للوهلة الأولى على أي عنصر غير قانوني يمكن استعماله ممزوجاً مع منتجات معروفة. أما التأثيرات المجتمعة فهي مهمة جداً، الأمر الذي يسمح باستعمال الهورمونات الكلاسيكية المعروفة بكميات أقل بوضوح ومما يجعل من الصعوبة بمكان الكشف بواسطة المختبرات على المنتجات المحظورة».

(8) التقرير السنوي لعام 1998، الخلية المتعددة النظم للهرمونات منشور من قبل المكتب المركزي للبحوث التابع للدرك، بروكسل.

إلاّ أن هناك سؤالاً شائكاً ما زال يؤرق القضاة، فلكي نبقى بالقرب من حدود الكشف، تصل الجرعات إلى مستويات من رتبة 2 جزء بالمليون 2 ppm وبحيث لا يستطيع أي فني بسيط أن يحققها في معمله أو في مختبر ارتجالي أعدّ بسرعة. كلاّ، فلكي نصل إلى هذه الدرجة من الدقّة، يجب علينا أن نمتلك منطقية معينة في العمل وتجهيزات ضخمة، بل حتى تجهيزات صناعية. فإذا اتكلنا على هذه المنطقية فإن الخلية التي تتعامل بصنع وتجارة الهورمونات قد صعدت إلى القمة بدون خشية ولا أي إعلام مسبق لتقوم بعملها في تكدير وإزعاج المعنيين. وقد استطاعت وضع مخطط هرمي الشكل لتنظيم التجارة غير المشروعة حيث كانت قاعدته تستند إلى استثمارات التسمين.

وفي قمة هذا الهرم يوجد تصنيع المنتجات الأساسية والتي يتم تزويدها من قبل المنشآت الصيدلانية التي تتعامل مع الشارع العام والمتواجدة بشكل مفضّل في أوروبا الشرقية على الرغم من بعض المستوردات التي تتم من أمريكا اللاتينية وآسيا، أي حيثما تتوفر المنتجات الأساسية بشكل قانوني. وتواجد المنشآت الأولى يستند بالطبع إلى الجدار الجغرافي ولكن ليس فقط إليه. ففي رومانيا وسلوفاكيا وتشيكيا وحتى

بولونيا يوجد الكثير من المختبرات غير المناسبة والتي بقيت تعمل على الوجه الأكمل في تصنيع المواد الأساسية المستوردة.

أما الطابق الأدنى فيشكل استيراد المنتجات الأساسية، هذه المنتجات التي يمكن ضمان توفرها بالطريق القانوني من المؤسسات الصيدلانية التي تمتلك تراخيص بالاستيراد أو عن طريق التهريب. وفي الحالة الأولى يستخدم جزء منها لصنع مستحضرات بيطرية رسمية؛ والجزء الآخر يختفي في دوائر التجارة غير القانونية المحمية بنظام من الفواتير المزيفة. لقد كان هذا الوضع جدّياً إلى درجة أن النائب العام Timperman، وهو القاضي المسؤول عن الخلية قدّر بأن جهود المحققين يجب في المستقبل أن تتركز على الصناعة الصيدلانية وليس فقط في بلجيكا.

الطابق الثالث من الهرم مخصص لتحويل المنتجات الأساسية إلى مزيج (كوكتيل)؛ فنجد فيه صيادلة وعلماء بيولوجيا وأطباء بيطريين. وهذه المختبرات المراقبة من قبل علماء المافيا سوف تقام في بلجيكا وألمانيا وشمال فرنسا.

يأتي بعد ذلك طابق التوزيع. فيمكننا أن نتصور قوافل

من المهربين السرّيين المتمرسين في المخالفات. هذه هي الصورة الدنيا، ولكن هناك ما هو أسوأ، فكلمات مؤلفي تقرير أنشطة الخلية تم اختيارها ووزنها بدقة كبيرة. ولكنها ليست أقل فظاعة بالنسبة للمدّاحين الساذجين للصناعة الزراعية ـ الغذائية. وهذه هي الكلمات: «إن توزيع المزيج (الكوكتيل) يتم أساساً بأيدي تجّار الأغذية الحيوانية وبأيدي الصيادلة والبيطريين والسماسرة. وبعلاقاتهم المهنية مع المسمّنين ووجودهم المنتظم عندهم، فإنهم متوضعون بشكل مثالي لأداء هذه المهام. ومن ناحية أخرى، يمكنهم بسهولة إدخال سعر المنتجات المورّدة في فاتورة الأغذية المقدمة للماشية. وهذا أيضاً يصح بالنسبة للبيطريين الذين، علاوة على ذلك، وعن طريق تحرير وصفة استدلالية يمكنهم تبرير إعطاء بعض المواد المكتشفة». ثم بعد ذلك هناك الشاحنات المسجلة في بلجيكا أو في هولندا باسم شركات أغذية حيوانية والتي تراقبها أقسام الجمارك بانتظام في مناطق التربية على طرقات Saone-et-Loire وفي Allier وفي Gers وقد أجرى عناصر الجمارك بعض الحسابات على النحو التالي: قيمة المادة الأولية المنقولة ضعيفة ـ 1000 فرنك للطن الواحد تقريباً ـ والهوامش المحققة على كل شاحنة تكون إذن ضعيفة. إلاّ أنه

مع ثلاثة أو أربعة أيام من النقل، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مصاريف السائق، تصل القيمة إلى ما يقرب من 20000 فرنك. لماذا نضاعف الذهاب والإياب ضمن هذه الشروط؟ هذه الدورات ستكون مضيعة وخسارة إلاّ إذا سمحت التوريدات في آن واحد بترويج بعض الأوعية الممنوعة المخصصة للحيوانات وتكون مربحة تماماً.

وقد انطلق سباق سرعة بين الغشّاشين والقضاة، أي بين أولئك الذين يبحثون عن الأموال السهلة والحرفيين، بين التوزيع على نطاق واسع، أي الشرهين لهذه الحيوانات الضخمة المربّاة بطريقة نظامية وقليلة الدسم بحيث تباع بسعر أكبر بـ 10 إلى 12٪ من منتجها، وبين المربّين. إنه الأوج بالنسبة للحوم سيئة الطعم والخطرة على صحة الإنسان! كما أن السباق حاصل أيضاً بين دول مثل الولايات المتحدة وكندا التي تقبل باستخدام المبتنات في التربية، وأوروبا التي منعتها رسمياً ولكن دون أن تقدم الوسائل الكافية لمكافحة التجارة غير القانونية والتي تجري بشكل أكبر ممّا تتوقعه الإحصاءات الرسمية.

وبمواجهة الضغط الأمريكي لإدخال لحومها المعالجة

بالهرمونات إلى القارة القديمة، تستعمل السلطات السياسية الحزم المطلق. وقد تم تعزيز حجج السلامة الصحية عدة مرات مما يترجم اعتراف كافة الدراسات والمطبوعات العلمية بالآثار المؤذية لبقايا المبتنات ومواد Béta-agonistes على صحة الإنسان. وأكثر من هذا، ففي الطرف الآخر من المحيط الأطلسي، لا تحرم اللجنة الأولمبية نفسها من إجراء حصر عن الاستخدامات المفرطة والغير مناسبة وحتى المخالفة للقانون (خاصة في تربية العجول حيث يمنع استعمال هورمون النمو) والتي تهدد صحة المستهلكين.

إذن لماذا نغلق أعيننا هنا على ما لا نقبل به في مكان آخر بحجة أن نعتبر ما يتعلق شرعياً بالصحة العامة ضرب من الحماية؟ وهذا أمر قابل للحدوث. إن المناضلين الزراعيين ما زال عليهم الخوض في معارك طاحنة.